رعى ندوة مبادرة الكويت للحوكمة التي نظمتها جمعية ملتقى الكويت الخيري

المسلم: مواكبة مستجدات العلم للعبور بالعمل الإنساني إلى أقصى أبعاد المعرفة

إيمان عريقات وعبدالعزيز المسلم وجمال النامي يتوسطون المشاركين

عبدالعزيز المسلم يلقي كلمة راعي الندوة

احد الفرق التطوعية

- جمال النامي: ندوة الحوكمة المحطة الأولى من محطات ملتقى الكويت الأول لإدارة العمل الإنساني
- خالد الياقوت: الأسس التي تبنى عليها الحوكمة هي الشفافية التي تعني الانفتاح والتخلي عن الغموض
- سيد الزناري: الشفافية والمساءلة عملان مرتبطان مع بعضهما ويجب أن تكون المشاركة لكل من ينتمي للمنظمة الإنسانية
- نوري النصيب: تحسين الجودة تكمن في التزام الإدارة العليا بتطبيق مفاهيمها والمشاركة والتمكين والتدريب
- داوود الحدابي: ظهرت الحوكمة بسبب ضياع القيم والأخلاق والفساد المالي والإداري في كثير من الشركات الكبرى
- فادي إسكندراني: تطبيق معايير الحوكمة في المنظمات الإنسانية للتعامل مع فيروسات التفكير المنحرف

قال نائب رئيس مجلس أمناء مركز الكويت لتطوير العمل الإنساني «مسار» عبد العزيز عبدالله المسلم انه لشرف عظيم وجودي مع هذه الكوكبة المنتقاة من الخبراء والمختصين والعاملين والمهتمين بالشأن الإنساني والخيري وليس هذا بغريب علي رجالات ونساء الكويت تنظيم مثل هذه الندوة وجميع المسئولين عن العمل الإنساني في دولة الكويت عاصمة الإنسانية وتحت قيادة أمير البلاد صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت «قائد العمل الإنساني» حفظه الله ورعاه.

جاءت كلمة المسلم خلال رعايته ندوة مبادرة الكويت لحوكمة العمل الإنساني «تطبيقات ومكتسبات» والتي نظمتها جمعية ملتقى الكويت الخيري من إعداد مستشار مطور وإدارتها مركز الكويت لتطوير العمل الإنساني «مسار» المنبثق عن الجمعية بحضور رئيس بعثة وكالة الأمم المتحدة للهجرة بالمنظمة الدولية للهجرة إيمان يونس عريقات ونخبة من الخبراء والمستشارين والمهتمين في المجال وادارها عضو الجمعية التأسيسية العمومية لجمعية ملتقى الكويت الخيري عبدالله عثمان الحيدر.

وأضاف المسلم من هذا المنبر أتوجه بالشكر الجزيل القائمين على هذا النشاط العلمي في جمعية ملتقى الكويت الخيري ممثله في مركز الكويت لتطوير العمل الإنساني «مسار» المنبثق عن الجمعية على اختيارها الموفق بإذن الله تعالى لهذا الموضوع البالغ الأهمية والحداثة ألا وهو حوكمة العمل الإنساني مواكبة ومنطلقة مع مستجدات العلم الحديث، للعبور بهذا القطاع إلى أقصى أبعاد العلم والمعرفة والتطبيق المهني نحو الاحترافية بالعمل أهدافها نحو إنجاح ملتقى الكويت لإدارة العمل الإنساني الأول الذي سينعقد تحت عنوان حوكمة العمل الإنساني في الثاني عشر من شهر ديسمبر القادم.

ومن جانبه أكد أمين سر جمعية ملتقى الكويت الخيري جمال عبدالرحمن النامي في كلمته خلال إفتتاح الندوة نيابة عن رئيس مجلس إدارة جمعية ملتقى الكويت الخيري موسى الجمعه أن هذه الندوة تحظى بمشاركة كوكبة من الخبراء والمختصين بشأن نظام الحوكمة على جميع الأصعدة والمستويات الحكومي أبرز ميزة تنافسية لدولة الكويت والذي جعلها مركزا انسانيا وأميرها قائدا انسانيا.

وأضاف النامي ان المشاركين اليوم جاءوا ملبين لدعوة جمعية ملتقى الكويت الخيري للحضور والمشاركة في ندوة حوكمة العمل الانساني تطبيقات ومكتسبات والتي تعتبر المحطة الأولى من محطات ملتقى الكويت الأول لادارة العمل الانساني حيث سيتم فيها إلقاء الضوء على مفهوم الحوكمة ومكوناته التي تتعلق بالعمل حيث سيتم استعراض مجموعة من أوراق العمل والتي سيقوم بتقديمها مجموعة من الخبراء والمستشارين المعنيين في شأن الحوكمة وهو الأساس التجاري والمالي مرورا بتطبيقات الحوكمة في القطاع الحكومي وكيفية تكييف هذا المفهوم للنظر في امكانية تطبيقه في قطاع العمل الانساني والخروج بمبادرة الكويت لحوكمة العمل الانساني حسب منظور ورؤية مركز الكويت لتطوير العمل الانساني « مسار » المنبثق من جمعية ملتقى الكويت الخيري لحوكمة هذا القطاع.

ومن جانبه قدم رئيس مجلس أمناء مركز الكويت لتطوير العمل الإنساني « مسار » د. خالد عبدالله الياقوت ورقة خلال الندوة أكد خلالها أن الحوكمة هي مجموعة من القواعد والقوانين والمعايير والإجراءات التي تجري بموجبها إدارة الشركات و «المنظمات»، والرقابة الفاعلة عليها ويقع على عاتقها مسؤولية تنظيم العلاقة بين الأطراف الفاعلة في الشركة «المؤسسة»، وأصحاب المصالح وتساعد القائمين على تحديد توجه وأداء المنظمة ويمكن من خلالها حماية المصالح وتنظيم العلاقة بين الإدارة العُليا التي تشمل (الأدارة التنفيذية ومجلس الإدارة) وبين أصحاب المصالح المرتبطين بالمنظمة.

واوضح ان مبرر الحوكمة يعود إلي طمأنة أعضاء أي مؤسسة من السبل التي يقوم بها إدارة تلك المؤسسة بإتباع قواعد وأسس الحوكمة التي يصعب الخروج عن النسق المعقول لإدارة المؤسسات من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بتلك المؤسسة كون الحوكمة تعزز الجوانب الرقابية لأعمال تلك المؤسسة الذي يغل يد الإدارة عن التجاوز ومن ثم أتت حوكمة نظاما يضبط عمل جميع الأطراف المعنية ومن ثم المؤسسة والإدارة تنفيذية ومجلس إدارتها

وبين الياقوت ان من الاسس التي تبنى عليها الحوكمة هي الشفافية التي تعني الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل وجعل كل شي قابلا للتحقق والرؤية السليمة والمساءلة تعني مساءلة مجلس الإدارة وكافة أعضاء الإدارة التنفيذية أمام أعضاء الجمعية او الشركة عن اعمالهم في تسيير الشركة أو المؤسسة اما المسئولية فتعني شعور أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالمسئولية تجاه الأعضاء بالجمعية أو الشركة نظرا لعلمهم التام بأن أعمالهم محل تقييم من قبل الأعضاء وكذلك المساواة بين كافة الأعضاء والأعضاء بالجمعية أو المؤسسة دونما التفرقة بين صغارهم وكبارهم.

واختتم الياقوت كلمته بأهم نتائج وفوائد الحوكمة انها تشجع المؤسسات على الاستخدام الأمثل لمواردها وتساعد الشركة أو المؤسسة على تحقيق النمو المستدام وتشجيع الإنتاجية وتسهل عملية الرقابة والإشراف على أداء الشركة أو المؤسسة عبر تحديد أطر الرقابة الداخلية وتشكيل اللجان المتخصصة وتطبيق الشفافية والإفصاح.

وبدور أكد ممثل الأكاديمية الإنسانية للتنمية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بريطانيا د. سيد حسن الزناري في اتصال مباشر عن بعد من بريطانيا أن الحوكمة مصطلح جديد على الأمة العربية جاءنا من الغرب استطاعوا من خلاله تطوير العمل الانساني وأيضا الحوكمة كلمة جديدة في قاموس اللغة العربية لم تكن موجودة قبل قرن من الزمان وهي تعني بإدارة الأمور داخل المنظمات التي تحتوي على البشر في عملها سواء كان قطاع خاص أو حكومي وهي أي تجمع من البشر لا ينتمي لقبيلة أو مذهب كجمعيات النفع العام والنقابات وغيرها من التجمعات الأخرى فهي كيان منظمات المجتمع المدني وتهدف إلى الحد من انفراد الحكومة بالشأن العام وتتيح فرصة أكثر للمواطنين والقطاع الخاص في تنظيم شؤون مجتمعهم بعيدا عن المصالح التي قد تدعوا إليها بعض التجمعات.

وأوضح الزناري أن الحوكمة عملية صناعة القرار على أساس الشفافية التي تقوم من خلالها قيادات المنظمات في ممارسة السلطة من خلال القيم المشتركة بطريقة فاعلة ومسؤولة وللحوكمة مبادىء واضحة منها لا بد أن تدار أمور المجموعة من البشر بان تكون تضمينية لكل فرد مستفيد يكون له رأي وكيان بحيث تبدأ بمنح الرأي للجميع والمساءلة أيا كان المسؤول مع التركيز على مبدأ الثواب والعقاب حينها سنصل الى الحكم الرشيد والحوكمة الحقيقية كلما كانت لدينا شفافية في ادارة الأمور خاصة وأن الشفافية والمساءلة عملان مرتبطان مع بعضهما البعض ويجب أن تكون المشاركة لكل من ينتمي للمنظمة الانسانية.

ومن جانبه أكد رئيس مركز الكويت لتطوير العمل الانساني « مسار » د. نوري بشير النصيب ان التحدي الاساسي يكمن في الاسترشاد بمبادئ الحوكمة وإيجاد مبادئ تتناسب وطبيعة العمل الانساني ونقل المبادئ إلى مستوى القيم الحاكمة و تحويل القيم الحاكمة إلى أنظمة اعمل يتم قياسها وتقييمها ورسم وإعداد نظام للحوكمة للمؤسسة الإنسانية حيث لا يوجد نظام محدد ثابت

واوضح بشير ان تحسين الجودة تكمن في التزام الإدارة العليا بتطبيق مفاهيمها والتخطيط الاستراتيجي للجودة والمشاركة والتمكين والتدريب التي تؤدي الى تحفيز المستفيدين لإبداء مرئياتهم ومنع الأخطاء قبل وقوعها والتحسين المستمر والتركيز على المستفيدين والقياس والتحليل.

وشدد بشير الى تخفيض التكلفة الذي ياتي من خلال المحور الأول وهو التكلفة الايجابية وتستحوذ على 50 % من ميزانية الجودة وتتعلق بتعيين مستشارين ومنسقي جهود الجودة وتكلفة التقويم والتقييم التي تنصب على استقدام المكاتب المتخصصة للقيام بتلك الجهود التقويمية والتقييمة أما المحور الثاني وهو التكلفة السلبية وهي تكلفة العيوب والأخطاء الداخلية التي تحدث أثناء تأدية العمل – تكلفة العيوب والأخطاء الخارجية التي تكتشف بعد الانتهاء من العمل.

واختتم بشير ورقته في أن زيادة الانتاجية تكمن في حسن اختيار الموظفين لكل مهمة من مهام العمل

والدقة في وضع المناسب في الموقع المناسب وتحديد مستوى الإنتاجية المستهدف بالاتفاق بين أطراف العمل ومتابعة الأداء ومقارنة المنجز مع المخطط له.

وبدوه قدم مستشار البنك الدولي في مجالات الحوكمة والجودة والتخطيط الاستراتيجي البروفيسور داود عبدالملك الحدابي في مداخلة مرئية مباشرة عن بعد من ماليزيا بين خلالها أن لمنظمات المجتمع المدني تهتم بالحوكمة لأهميتها في تطوير الأداء المؤسسي وزيادة الانتاجية وزيادة ثقة المجتمع من المؤسسة الانسانية ومفهوم الحوكمة يستند على مصطلحين أساسيين هما الرقابة والتوجيه وتتم من خلال القيادات حيث توجد ثلاث مكونات أساسية في أي مجتمع مدني المكون الأول مجلس الادارة والثاني الادارة التنفيذية والثالث الجمعية العمومية ويجب التركيز على التنفيذ والرقابة الدورية والتوجيه من خلال الخطط الاستراتيجية.

وأوضح الحدابي أن الحوكمة أمر قديم ظهر في الأونة الأخيرة بسبب ضياع القيم والأخلاق والفساد المالي والاداري في كثير من الشركات الكبرى في الدول الغربية مما تطلب وجود حوكمة الشركات نتيجة لذلك الفساد ونشأت الادارة الرشيدة وأصبح تكوين مجلس الادارة في المجتمع المدني يركز على الحوكمة في خبرات متعددة في مجالس ادارات الشركات منها في مجال التسويق وتنمية الموارد وكذلك في العلاقات العامة والاعلام فينبغي التركيز على على تنوع الخبرات والكفاءات في مجالس الادارات حتى يستطيعوا السير بالمجلس لبر الأمان وتشكيل لجان مختلفة في مجلس الادارة والتركيز على الحوكمة وتكوين القيادات واللجان داخل وخارج مجلس الادارة حتى نضمن قيام المجلس بدوره المطلوب مع التركيز على قياس أثر الحوكمة.

ومن جانبه أكد المدرب في الموارد المالية والحوكمة الادارية وتطوير السياسات في المنظمات الخيرية فادي محمد اسكندراني في اتصال مرئي مباشر عن بعد من تركيا أن الحوكمة مهم تطبيقها في المنظمات الانسانية الخيرية الغير حكومية والحوكمة تعني الأسس التي يفترض على المنظمة الانسانية الالتزام بها لتواكب التطورات لتستطيع المنظمة أن تتابع عملها في ظل المتغيرات.

وأشار اسكندراني أن عدد من المؤسسات في دول الغرب والشرق الأوسط أغفلت لإهمالها للحوكمة وعدم اهتمامها بها وخاصة في مجال المحاسبة والمساءلة وكتابة المشاريع وعدم التزامها بالشفافية في استلام الحوالات من البنوك خاصة أن تلك المؤسسات التي أغفلت لم تكن تعاني من شح في مواردها المالية وانما رسبت في أول امتحان لها في عدم التزامها بالقوانين المحلية.

وشدد اسكندراني أن الحوكمة هي السعي لتعزيز القدرات المؤسسية وتكمن أهميتها في المعايير التي تقوم عليها المؤسسة وترتبط بسياسات مكتوبة نفذت على أرض الواقع ويجب أن تنقلب السياسات الى واقع عملي يحافظ على ديمومتها والتركيز على المتغيرات التي تحدث على ساحة العمل وتحديد العلاقة بين المنظمة الخيرية والحكومة والمتبرع والمستفيد والشريك المحلي والبنك المحلي التي تتعامل معه.

وأشار ان الحوكمة تتطلب ان نعرف من هم أعضاء مجلس الادارة الذين يمثلون المؤسسة التي ستدخل معها في شراكة بعيدا عن الشؤون السياسية فلا يجب ان يكون في عضويتها من يقوم بالنقد اللاذع للحكومة وهذا غير مقبول فمن يعمل بالشأن الانساني لا علاقة له بالأمور السياسية.

واختتم اسكندراني تعقيبه بعدد من التوصيات منها ضرورة معرفة عناصر الحوكمة الرشيدة والمبادىء التي تقوم عليها والعوامل والشروط الرئيسية لتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة التي يحفظ بها والايمان بان غياب الحوكمة هو السبب في وقوع كثير من المشاكل في المؤسسات الانسانية وغيرها وتباطؤ الأعمال كون الحوكمة تهدف الى بناء اتجاهات ايجابية نحو أهمية تطبيق معايير الحوكمة في المنظمات الانسانية والتعامل مع فيروسات التفكير المنحرف ومصائب الحوكمة وادراك ضرورة ادارة المعرفة لاستمرارية الحوكمة.

تتمات

الأمير: تصدّوا

وشدد القائم على أن سمو الأمير «يثق في عقلانية وحكمة أعضاء مجلس الأمة، في التصدي لمثل هذه الممارسات، وقد قال هذا الكلام انطلاقا من كونه أميرًا للبلاد ورئيسًا للسلطات وأبًا للدستور، وأحد الأعضاء المؤسسين، حيث كان عضوًا في المجلس التأسيسي».

وقال: «نقلت هذه الرسالة إلى بعض من سنحت لي الفرصة الالتقاء بهم، لكن بالتأكيد خلال هذه الفترة الوجيزة لا أستطيع أن أصل إلى كل أعضاء مجلس الأمة، ولذلك أصرح بهذه الرسالة كما وجهني صاحب السمو وأنقلها بدقة وبأمانة».

وأكد القائم ثقته بتحمل أعضاء المجلس مسؤولياتهم، تجاه ما جاء في رسالة سمو الأمير، وما جاء بمضامين النطق السامي في افتتاح دور الانعقاد.

الصبيح: استقبال

السيارة ومستندات اثبات الحالة.

أضافت أن أعداد الموظفين المعنيين باستقبال الطلبات كانت متناسبة مع الأعداد التي راجعت لجنة التعويضات، لافتة إلى أن استقبال الطلبات سيكون يوميا من الثامنة صباحا حتى الواحدة ظهرا، في أيام الدوام الرسمي.

«الميزانيات» تمهل

وأوضح عبد الصمد أن كتاب الديوان بين أن شركة المشروعات السياحية قامت مؤخرًا بدعوة الشركات المتخصصة في قطاع الأغذية والمشروبات للتقدم بالحصول على وثائق الطرح لـ7 مواقع، وفقا لقانون أملاك الدولة وليس وفقا لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يفترض تطبيقه كما أفاد ديوان المحاسبة؛ كما ان شروط الطرح كانت تعجيزية وفقًا لتعبيره.

أضاف أن ديوان المحاسبة أكد للجنة وجود أدلة قانونية لديه بان العقد المبرم بين كل من وزارة المالية وشركة المشروعات السياحية في سنة 2009 والذي بموجبه تتولى الشركة إدارة المرافق السياحية نيابة عن الدولة مقابل رسوم سنوية تؤديها للخزانة العامة بقيمة 1.6 مليون دينار هو عقد مزور.

وبين عبد الصمد أن وزير المالية أفاد بانه للمرة الأولى يحاط علمًا بان هذا العقد تشوبه تهمة التزوير؛ مؤكدًا استعداده التام للتواصل مع رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة وترتيب زيارة خاصة للديوان للاطلاع على ما لديه من وثائق، وإذا ثبتت واقعة التزوير فإن العقد سيحال إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية.

وقال إن اللجنة قررت إمهال وزير المالية أسبوعين لرفع تقرير بعد التنسيق مع ديوان المحاسبة وفق الآلية القانونية المناسبة حيال ما طرح في الاجتماع من معلومات؛ خاصة أن الوزير قد بين الحاجة إلى دراسة الخطوات القانونية التي يراها ديوان المحاسبة والخطوات القانونية التي تراها شركة المشروعات السياحية حيال العقود التي أعيد طرحها مؤخرًا، وهو أمر أكدته اللجنة حماية لأملاك الدولة وصونا للمال العام وتجنيبه للتبعات القانونية المحتملة جراء أي عقود تبرم مع المستثمرين في حال عدم وجود التغطية القانونية السليمة.

الصالح: استبدال

من الموظفين في الجهات والمؤسسات والهيئات الحكومية لا يحصلون على البدل النقدي، بينما الغلاء مستمر سواء في المحروقات أو في السلع الاستهلاكية.

وأكد أن عدم العمل بهذا القانون دفع الكثير من الموظفين الكويتيين إلى اقتراض الحد الأقصى «40 في المئة» من البنوك، والبعض منهم فضل التقاعد للحصول على مكافأة نهاية الخدمة لأنه لم يعد بوسعه الاقتراض مجددا.

وبين أن العمل بهذا المقترح سيكون في صالح الحكومة ويخفف عنها الأعباء المالية على الدولة عند صرف الرواتب التقاعدية.

وطالب وزير المالية نايف الحجرف بالتفاعل مع المقترح وتبنيه، مشيرا إلى أن وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح تفاعلت مع المقترح عندما تم عرضه عليها.

«الأبحاث»: تدشين

سميرة السيد عمر أمس، إلى برنامج تكنولوجيا النانو والمواد المتقدمة في المعهد، حيث اطلعت على النموذج الأولي للمركبة الكهربائية التي تعمل بواسطة الوقود الهيدروجيني.

ونقل البيان عن المدير التنفيذي لمركز أبحاث الطاقة والبناء التابع للمعهد الدكتور أسامة الصايغ قوله، إن برنامج تكنولوجيا النانو والمواد المتقدمة التابع للمركز نجح في تدشين النموذج الأولي التجريبي لمركبة كهربائية، تعمل بواسطة الوقود الهيدروجيني الصلب المنبعث من مساحيق نانوية.

أضاف الصايغ أن تلك المساحيق تم تحضيرها بمعامل المركز لمتراكبة هيدريدات المغنسيوم المحفزة كيميائيا، بواسطة حبيبات فائقة النعومة لسبيكة الفلز الزجاجي (ZrNiPd).

وأوضح أن هذه التجربة تقع ضمن إطار تنفيذ مشروع بحثي ممول من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الذي بدأ العمل به عام 2016 ويستمر حتى نهاية يناير 2019.

قادة الاتحاد

وكان تسك أشار إلى حصول اتفاق بين القادة الأوروبيين، بعدما تراجعت إسبانيا عن مخاوف بشأن منطقة جبل طارق.

وينبغي أن يصدق البرلمان البريطاني على الاتفاق ليصبح ساري المفعول، وهي مهمة لن تكون سهلة بالنسبة لرئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي، بالنظر إلى عدد النواب المعترضين على محتوى الاتفاق.

وأعلن تسك عن الخبر في تغريدة على حسابه بموقع تويتر.

ويأتي ذلك بعد 18 شهرا من المفاوضات بين الطرفين، بدأت بعدما حركت بريطانيا المادة 50 نتيجة الاستفتاء، الذي صوت فيه البريطانيون عام 2016 بالأغلبية للخروج من الاتحاد الأوروبي.

ويتوقع أن تخرج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يوم 29 مارس 2019، وسيعرض الاتفاق على البرلمان البريطاني في مطلع ديسمبر، لكن إمكانية التصديق عليه ليست كبيرة، لأن أحزاب «العمال» و«الديمقراطيين الأحرار» و«الوطني الاسكتلندي» و«الديمقراطي الوحدوي» تعتزم كلها التصويت ضد الاتفاق، رفقة العديد من نواب حزب المحافظين الغاضبين على رئيسة الوزراء.

وناشدت تيريزا ماي البريطانيين دعم الاتفاق، معللة ذلك بأنه أفضل ما يمكن التوصل إليه بين الطرفين، وبأنه يحترم نتيجة الاستفتاء الشعبي بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وصدق قادة الاتحاد الأوروبي على وثيقتين مهمتين: اتفاق الخروج من الاتحاد الأوروبي وهو وثيقة تقع في 585 صفحة، تحدد شروط خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والبيان السياسي الذي يحدد العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بعد الخروج، مثل التبادل التجاري والتعاون الأمني بين الطرفين.

ولم يجر توصيت على الاتفاقية في اجتماع القادة الأوروبيين لأن التصديق في المجلس الأوروبي يتم بالتوافق.

ووصف رئيس المفوضية الأوروبية، جون كلود يونكر، قبل الاجتماع، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بأنه «مأساة»، ولكن رئيس الوزراء الأيرلندي، ليو فارادكار، قال إن الاتفاق وفر الشروط «لخروج سلس».

«النقض» المصرية

وتعد محكمة النقض أعلى سلطة قضائية في مصر، وتعد أحكامها نهائية ولا يجوز الطعن فيها.

وقتل النائب العام المصري السابق في هجوم بسيارة مفخخة نهاية يونيو 2015، عن عمر يناهز 65 عاما.

وفي يوليو عام 2017، أصدرت محكمة جنائية في القاهرة حكما بإعدام 28 شخصا، والسجن المؤبد بحق 15 آخرين. وشملت القضية 23 شخصا آخرين، صدرت أحكام بسجنهم لفترات متفاوتة.

ووجهت النيابة العامة إلى المتهمين اتهامات بالقتل العمد والشروع في قتل مواطنين وحيازة وأسلحة نارية ومفرقعات والانضمام إلى جماعة أسست على خلاف القانون.